

في المخرج يستوي فيها المدخول بها وغير مدخول بها والسنة في الوقت
تثبت في المدخول بها خاصة وهو ان يطلقها في طهر واحد ثم في غيرها
فيه وغير المدخول بها ان يطلقها في عهدها المهر والنفقة واذ كانت
المراة لا يظن من صغرها وكبرها ان يطلقها لنفسه يطلقها واحدا
فاذا مضى شهر طلقا اخرى فاذا مضى شهر طلقا اخرى وجوز ان يطلق
ولا يفصل بين طهرها وظلها ثم ان يطلقها الحامل يجوز تعقيبها بالطلاق
ويطلقها للسنة لتفصل بين كل طلاقين شهر عند ابا حنيفة
وابي يوسف وقال محمد لا يطلقها للسنة الا واحدة واذ طلقها
الرجل امرأته في حالة الحيض وقع الطلاق ويجب له ان يراجعها
فاذا طهرت وصافت وطهرت فهو محرم ان شاء طلقا وان شاء امسكها ووقع
طلاقا كل زوج اذا كان عاقلا بالغاً ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والنايم
واذا تزوج العبد وطلق وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه امرأته والطلاق
عاصرين صريح وكنايته فالمرجع قوله انت طالق ومطلقة وطلقتك فهذا
يقع به الطلاق الرجعي والايحيم بالاولا والاهل والارزاقى الكثر من ذلك ولا

ولا يقع

ولا يقع الى النية وقوله انت طالق وانك طالق وانك طالق
طه فان لم يكن له نية في واحدة رجعية وانوى نكاحا كان نكاحا
والقرب الثاني الكنايات لا يقع بها الطلاق الا بالنية او بالدلالة
ونى ضميرين منها نكحة العاقبة يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع الا واحدة وهي
قوله اعتدى واستبرح رجلك وانت واحدة ويحتم الكنايات اذا نوى
بها الطلاق كانت واحدة بانية واذا نوى نكاحا كانت نكاحا وان نوى
تقين كانت واحدة وسدائل قوله انت باين ويتم وتكلم وحرام و
وضلك علم غاربك والحق بانكك وخليته وبرية وسبكك لاحتك
استرحتك فاقولك انت حرمة وتغنى واليتمى واخذنى وانفق
الارزاق فان لم يكن له نية لم يقع بهذه الاقوال طلاقا وان كان كونه
مذكورة الطلاق يقع الطلاق في العشاء ولا يقع فيما بين وبين السنة
تعالى الا ان يتوب وان لم يكون مذكورة الطلاق وكانا غصبا
او وضويرة وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به الا الاستبرح الشبهة
ولم يتوبها يقصد به السبت والشبهة الا ان يتوب واذا وصغ